

دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014

الأستاذة: حجار مبروكة

جامعة فرحات عباس – سطيف 1-

الملخص: نظرا للدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص فيتحريك عجلة التنمية، عملت الدولة الجزائرية جاهدة على دعم نمو وتطور هذا القطاع، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الاستثمار الخاص والتي تشكل الضرائب جزءا هاما منها، فاحتوت قوانين الاستثمار والضرائب الجزائرية على عدة تحفيزات جبائية لفائدة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والتوسع، يهدف هذا المقال إلى توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق الجبائي في دعم نمو وتطور القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014. الكلمات المفتاحية:القطاع الخاص، الإنفاق الجبائي، الاقتصاد الموازي، الفساد الإداري والاقتصادي، التهرب الضريبي.	Abstract. Based on the important role played by the private sector in moving of the development process, the Algerian state worked to support the growth and the development of this sector, by reducing the investment costs.Since the taxes constitute an important part of the investment costs, the investment and the taxes laws contained several incentives fiscal in favor of encouraging the private sector to invest and expand. The aim of this paper is to clarify the effectiveness of taxes policy to support the growth and development of the private sector in Algeria during the period 1999-2014. Key words: The private sector, Taxes policy, Parallel economy, Administrative and economic corruption, tax evasion.
--	---

1- إشكالية البحث

تزايدت أهمية القطاع الخاص في التنمية بكافة وجوهها، وعلى وجه التحديد على الصعيد الاقتصادي، إذ تؤكد العديد من الدراسات على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع و يستمر على المدى الطويل، حيث يعتبر أهم قطاع منشأ لنا لب الشغل بالإضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين القيمة المضافة، وإدراكا للدور الريادي الذي يقوم به القطاع الخاص في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، شرعت الجزائر في تنفيذ القوانين والتدابير والإجراءات اللازمة التي تسمح بتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية، فاحتوت قوانين الاستثمار والضرائب على عدة تحفيزات جبائية، والتي تعتبر أساليب إغرائية مشجعة لنمو وتطور القطاع الخاص، وتكون هذه التحفيزات الجبائية أو كما تسمى بالإنفاق الجبائي على شكل إعفاءات، تخفيضات، تأجيلات أو خصومات.إن سياسة الإنفاق الجبائي تحمل الدولة خسائر مالية ضخمة، تصل في المتوسط إلى حوالي 7٪ من إجمالي إيراداتها الجبائية. لذا من الضروري تقييم مدى نجاعة هذه السياسة في تطوير القطاع الخاص في الجزائر، من خلال طرح التساؤل المحوري التالي:

ما مدى فعالية سياسة الإنفاق الجبائي، في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014 ؟

2- أهمية البحث:تنبع أهمية هذه الدراسة منالمكانة الهامة التي ألبح يحتلها القطاع الخاص في الجزائر في تحقيق الأهداف التنموية وكذا الدور الهام لسياسة الإنفاق الجبائي لدعم نموه وتطوره.

3- أهداف البحث:تهدف الدراسة إلى:

- إبراز أهم الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر.

- دراسة مدى فعالية النفقات الجبائية في تطور المؤسسات الخاصة في الجزائر.
- إبراز أهم التحديات التي تواجهها سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر.

4- فرضيات البحث:

- لم تحقق سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر الدور المنتظر منها في دعم القطاع الخاص.
- يعتبر القطاع الموازي و الفساد الإداري والاقتصادي من أهم تحديات سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر.

5- خطة البحث: سيتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- أولا: ماهية الإنفاق الجبائي وأشكاله،
- ثانيا: الامتيازات الجبائية كأحد أشكال الإنفاق الجبائي الممنوحة للقطاع الخاص،
- ثالثا: مساهمة الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص في الجزائر،
- رابعا: تحديات تطبيق سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر.

أولا: ماهية الإنفاق الجبائي وأشكاله

سيتم التطرق في هذا المحور إلى تعريف الإنفاق الجبائي، والتطرق إلى أهم أشكاله.

1-تعريف الإنفاق الجبائي: تعتبر سياسة الإنفاق الجبائي أداة هامة في تنفيذ أهداف الدولة وسياساتها الاقتصادية، وتختلف الدول في مدى استغلالها لهذه السياسة في تمويل نفقاتها وتوجيه اقتصادياتها اختلافا واضحا، فدورها في اقتصاديات الدول المتقدمة ذات وظيفة علاجية تختص بإعادة توزيع الدخل وعلاج مشاكل الدورة الاقتصادية وبعض المشاكل الاجتماعية، على خلاف اقتصاديات الدول النامية التي تلعب فيها سياسة الإنفاق الجبائي وظيفة تنمية تهدف لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، إن اختلاف أهداف سياسة الإنفاق الجبائي أدى إلى تعدد تعاريفها، فنجد من يرى بأنه:"مجموعة فرعية من التدابير الجبائية التفضيلية التي تقدمها الحكومة، والتي يمكن معالجتها كنفقات مباشرة، وتؤدي إلى النقص في الإيرادات الجبائية للخزينة العامة بما يعادل المبالغ التي أنفقت من قبل الحكومة، حيث يمكن الاستعاضة عنه ببرامج الإنفاق المباشر وعلى نفس القدر من الفعالية، سواء بالنسبة للمكلف أو الدولة مع احترام أهداف السياسة العامة"¹، وهناك من يعتبر أن الإنفاق الجبائي يعني "التقليل في الإيرادات الناجم عن الدعم الضريبي، نتيجة استثناءات النظام الجبائي المرجعي لحماية بعض دافعي الضرائب أو بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يمكن استعماله لتعويض الإعانات المباشرة"². وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإنفاق الجبائي بأنه"الامتيازاتالجبائية أو إعفاءات النظام الجبائي المرجعي، والتي تخفض تحصيل الإيرادات عن طريق الإدارات العمومية، ولأن أهداف السلطات العمومية يمكن تحقيقها باستخدام وسائل أخرى كالإعانات أو النفقات المباشرة، فالامتيازات الجبائية هي مماثلة للنفقات الموازنة."³من خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار الإنفاق الجبائي من أهم أدوات السياسة المالية، تستخدمها الدولة وتكيفها بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية.

2- أشكال الإنفاق الجبائي: أبرز أشكال الإنفاق الجبائي نلخصها كمايلي:

1.2- الإعفاء الجبائي: نعني بالإعفاء الجبائي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁴.وهو

"عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة"⁵، ويكون الإعفاء إما دائما أو مؤقتا.

أ- **الإعفاء الدائم:** هي تلك التسهيلات الدائمة، التي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، وإحداث تغييرات في المجتمع من حيث رفع مستوى المعيشي وحتى الثقافي، أي أن الدولة تمنح هذا الإعفاء الدائم للمشروعات تبعا لأهمية نشاطها ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

ب- **الإعفاء المؤقت:** ويسمى أيضا بالعطلة الضريبية **Tax Holiday**، ويستمر هذا الإعفاء مدة معينة من حياة المشروع، وهي تتراوح عادة بين ثلاثة إلى عشر سنوات، كما أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الاستثمار. وتمنح عادة للمشروعات حديثة النشأة كونها تحتاج في بداية نشاطها إلى سيولة كبيرة لتغطية تكاليف الاستغلال الضخمة ومواجهة الأخطار المالية التي قد تواجهها، كما قد تمنح لمشروعات قائمة ترغب في التوسع أو الإنتاج بهدف التصدير أو تواجه ظروف مالية صعبة، بهدف مساعدتها على تجاوز أزماتها ودعم قدرتها التنافسية.⁶

ومن بين الآثار الإيجابية للإعفاء الجبائي ما يلي:⁷

- زيادة العائد الصافي المتوقع أن يحصل عليه المستثمر.
- تحقيق سيولة ذاتية للمستثمر.
- يمكن أن يتغير الهيكل التمويلي في صالح التمويل الذاتي.

2.2- التخفيضات الجبائية: يمكن تقسيم التخفيضات الجبائية إلى الأنواع التالية:

أ- **التخفيضات المتعلقة بالمعدل:** تتمثل في أن يتم إخضاع المكلف بالضريبة(أوالممول) إلى معدلات خاصة بدل معدلات النظام العام مقابلالالتزام ببعض الشروط القانونية، كما هو مطبق على الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات في الجزائر حيث يتم تطبيق معدلا خاصا قدره 19٪ على أرباح الشركات في الجزائر الممارسة لأنشطة إنتاج السلع و23٪ بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري،

وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار و 26٪ بالنسبة للأنشطة الأخرى.

ب- **التخفيضات المتعلقة بأساس الضريبة (الوعاء):** وهي تلك التخفيضات التي تمس الأساس الخاضع للضريبة(الوعاء) قبل فرض الضريبة، مثل التخفيضات الممنوحة عند تقديم طلب مشترك لغرض توحيد فرض الضريبة على الدخل الإجمالي ما بين الزوج والزوجة المحققين لمدا خيل خاضعة في الجزائر.

ت- **التخفيضات المطبقة على مبلغ الضريبة:** وهي تلك التخفيضات المطبقة على المبلغ النهائي للضريبة المستحقة مثل التخفيضات المطبقة على الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي للمكلفين القائلين والناشطين تجاريا في ولايات الجنوب والهضاب العليا قصد تنميتها.

3.2- **نظام الاهتلاك:** يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخ استخدام (ثابت، متزايد، متناق)، حيث تعامل التشريعات الضريبية أقساط الاهتلاك كأعباء قابلة للخصم عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي تساهم هذه الآلية في تخفيف العبء الضريبي على المشروع، إضافة إلى إعادة تكوين الأموال المستثمرة في المشروع من خلال تجديدها بعد نهاية حياتها الإنتاجية، وهذا ما يجعل الاهتلاك من أهم عناصر التمويل الذاتي وتدعيم المركز المالي للمشروع.⁸

4.2- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تعتبر هذه التقنية حافزا بالنسبة للمؤسسة، بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها تحملها على السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة نقل الخسائر أربعة سنوات، وهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسارة المحققة مثالا في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية، وإذا لم يغط الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة الموالية وهكذا حتى السنة الرابعة.

5.2- المعدلات التمييزية : ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات، يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع،⁹ وهذه المعدلات تنخفض تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة المسطرة وترتفع هذه المعدلات كلما انخفضت نتائج المشروع، ومنه يمكن القول على أن هذه المعدلات ترتبط عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية. ولعل أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام المعدلات الضريبية التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الحرة الصناعية، حيث عندما تكون إحدى الدول النامية سوق مناسبة لأحدى السلع الصناعية، ترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة، فإنها تستطيع أن تجذب الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية للضرائب الجمركية على سبيل المثال.

ثانيا: الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص

في ظل الإصلاحات الاقتصادية، انتهجت الجزائر سياسات متعددة تهدف معظمها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، وبما أن للاستثمار دور فعال في تحريك عجلة التنمية فقد حظي باهتمام كبير منذ الاستقلال، حيث صدرت عدة قوانين تضمنت العديد من الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين، أهمها الحوافز الجبائية، حيث تضمن الإطار التشريعي الجديد لنظام الامتيازات الجبائية في الجزائر تشجيعات هامة للقطاع الخاص جعلت منه قطاعا حيويا في السنوات الأخيرة ، و تتمثل أهم الامتيازات الجبائية في الجزائر فيما يلي:¹⁰

1- التنظيم العام: وهو يخص مشاريع الاستثمار الحالية المحصورة في المناطق التي يجب ترفيتها، ومن بين التحفيزات الجبائية المقدمة تحت هذا التنظيم ما يلي:

أ- مرحلة تركيب المشاريع :

- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات.
- إعفاء من الرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة.
- إعفاء من رسوم نقل الإقتناءات العقارية.

ب- في مرحلة الاستغلال:

- إعفاء لمدة ثلاث سنوات من الضرائب على أرباح الشركات.
- إعفاء لمدة ثلاث سنوات من الرسم على النشاط المهني.

2- التنظيم الخاص (و الاستثنائي): وهو يخص مشاريع الاستثمار المحصورة في المناطق الواجب ترفيتها، ومن بين الحوافز الجبائية الممنوحة تحت عنوان هذا التنظيم ما يلي :

أ- في مرحلة تركيب المشروع :

- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات.
- إعفاء من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة.

- إعفاء من رسوم نقل الاقتناءات العقارية.
- إعفاء من حقوق التسجيل للقانون الأساسي وتعديلاته.
- إمكانية أخذ الحكومة على عاتقها بشكل جزئي أو كلي للنفقات الخاصة بأعمال للبنى التحتية اللازمة لتحقيق الاستثمار.

ب- في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة عشر سنوات (10 سنوات) من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، والدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- إمكانية الاستفادة من إجراءات أخرى (ترحيل الخسائر- مدة الاهتلاك).

3- تنظيم العقود: وهي مرحلة تخص مشاريع الاستثمارات التي تقدم فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني ومن بين المزايا الضريبية الممنوحة ما يلي:

أ- في مرحلة تركيب المشروع (خلال 05 سنوات على الأكثر):

- إعفاء من الرسوم والضرائب والاقطاعات الأخرى على كل السلع والخدمات المستوردة من الخارج أو المشتراة من الداخل.
- إعفاء من الرسم الخاص بنقل الاقتناءات العقارية والشهر القانوني.
- إعفاء من رسوم التسجيل .
- إعفاء من الرسم العقاري .

ب- في مرحلة الاستغلال (خلال 10 سنوات على الأكثر) :

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني .
- امتيازات أخرى .

4 - امتيازات جبائية أخرى : إضافة إلى هذه الامتيازات فإن المشرع الجبائي قد منح تخفيضات أخرى جاءت مفصلة تبعا لطبيعة الضرائب والرسوم وهي كالتالي :

أ- **الضريبة على أرباح الشركات¹¹:** كل الشركات التي تنشط في مجال إنتاج السلع^{12*} والأشغال العمومية تخضلمعدلضريبة على أرباح الشركات يقدر بـ 19% أما الشركات التي تنشط في مجالات أخرى تخضع لمعدل قدره 25%. للإشارة فإن معدل 19% هو من أدنى المعدلات المعمول بها في دول المنطقة. غير أن هاذين المعدلين أعيد مراجعتهما في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 كما يلي¹³:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
- 23 ٪ بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار .
- 26٪ بالنسبة للأنشطة الأخرى.

كما نص القانون في إطار تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا على أن:

- تستفيد المداخليل المتأتية من الأنشطة الممارسة من قبل شركات في ولايات إليزي وتندوف وأدرار وتمنراست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بصفة دائمة، من تخفيض قدره 50٪ من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات ولمدة 5سنوات

إبتداءا من أول جانفي 2015، لا يمس هذا التخفيض مداخيل الشركات العاملة في قطاع المحروقات والمناجم، باستثناء نشاطات توزيع وتسويق المنتجات البترولية والغازية.

- تستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الجنوب والمستفيدة من الصندوق الخاص بتنمية الجنوب من تخفيض قدره 20٪ من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات ولمدة 5 سنوات، وتستثنى من هذه الاستفادة المؤسسات البترولية.
- تستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا من تخفيض 15٪ من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات ولمدة 5 سنوات، وتستثنى المؤسسات العاملة في مجال المحروقات.

ب- **الرسم على النشاط المهني:** هذا الرسم يدفع سنويا مخفضا منه رقم الأعمال المحقق خارج الرسم على القيمة المضافة مع الإشارة أن معدل الرسم يقدر بـ 2% وهو يخفض من قاعدة الربح الخاضع للضريبة، ويرفع هذا المعدل إلى نسبة 3٪ فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري تحدد نسبة الرسم بـ 2٪ مع تخفيض بنسبة 25٪، ويخفض هذا الرسم إلى 1٪ بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج. أما فيما يخص التخفيضات الممنوحة بخصوص الرسم على النشاط المهني فتتمثل في: ¹⁴

- تستفيد من تخفيض بمعدل 30٪ من الرسم على النشاط المهني المؤسسات المحققة لمبالغ مالية من عمليات البيع بالتجزئة، والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50٪ من الحقوق غير المباشرة.
- تستفيد من تخفيض بمعدل 50٪ من الرسم على النشاط المهني المؤسسات المحققة لمبالغ مالية من عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50٪ من الحقوق غير المباشرة.
- تستفيد من تخفيض بمعدل 75٪ من الرسم على النشاط المهني عمليات البيع بالتجزئة للبازين الممتاز والعادي و الغازول.

ت- **الرسم على القيمة المضافة:** إن المبيعات المحققة من قبل المؤسسة خاضعة للرسم على القيمة المضافة المتضمنة في سعر بيع المنتجات، هذا الرسم مطروح منه الرسم المحمل على المشتريات غير أن قاعدة الطرح مؤطرة بشروط جوهرية وحقيقية ومتعلقة بأوقات محددة قانونيا والمعدل العاديللرسم على القيمة المضافة المعمول به منذ سنة 2001 هو 17% غير أن المعدل المخفض هو 7% ¹⁵.

ثالثا:مساهمة الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014

1- **تكلفة الإعفاءات الجبائية في الجزائر:** سنحاول من خلال هذا المحور التعرف على تكلفة الإعفاءات الجبائية في الجزائر، بالتركيز على الإعفاءات في مجال كل من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني نظرا لمكانتها في الهيكل الضريبي للشركات.

الجدول رقم 1:تطور تكلفة الإعفاءات الضريبة الممنوحة في الجزائر خلال الفترة 1999-2014 من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).الوحدة: مليون دج

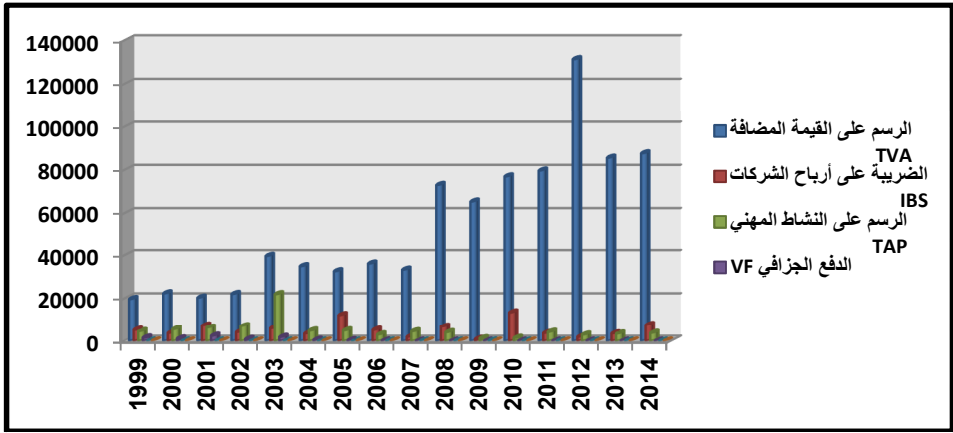
البيان	الرسم على القيمة المضافة TVA	الضريبة على أرباح الشركات IBS	الدفع الجزائي VF	الرسم على النشاط المهني TAP	الرسم العقاري TF	حقوق التسجيل DI	مجموعالإعفاءات
1999	19647	5120	1476	4482	19,04	30	30774,04

32457	11	18	5437	1028	3651	22312	2000
36180	17	29	6249	2365	7237	20283	2001
33878	5	11	6965	803	4090	22004	2002
69246	3	8	21920	1786	5923	39606	2003
43434	4	11	4754	403	3424	34838	2004
49716	8	8	4826	193	12158	32523	2005
44173	1	6	2946	43	5117	36060	2006
39565	1	8	4421	0	1880	33255	2007
83690	12	2	3978	0	6706	72992	2008
67356	1	39	1158	0	839	65319	2009
91668	0	1	1344	0	13381	76942	2010
87429	0	2	4156	0	3622	79649	2011
136084	6	3	2865	0	1872	13133	2012
92387	11	3	3363	0	3432	85578	2013
98828	0	2	3666	0	7524	87636	2014

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب

- 1999-2001: وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSSI)،
 - 2002-2014: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).
- الشكل رقم 1: تطور تكلفة الإعفاءات الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1999-2014 من خلال وكالتي

ANDI و ANSEJ



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم 1.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- أن تكلفة الإعفاءات الجبائية ارتفعت بشكل كبير سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2007، حيث سجلت زيادة تقدر ب 44125 مليون دينار، وبلغت تكلفة الإعفاءات الجبائية أعلى قيمة لها سنة 2012 بمبلغ يقدر ب136084 مليون دينار،وهو عبارة عن إنفاق ضريبي ضخم تحملته الدولة من أجل النهوض بالقطاع الخاص وتخفيف تكاليف الاستثمار.
- إن الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة يأخذ الحصة الأكبر من إجمالي الإعفاءات الضريبية حيث بلغ نسبة96,97٪ سنة 2009، و نسبة 96,51٪ سنة 2012، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع عدد الملفات المستفيدة من الإعفاءات الضريبية، فهذا الرسم يمنح عادة في مرحلة الإنشاء لغرض البناء أو شراء المعدات والأجهزة.
- وبخصوص الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني فهي تتفاوت بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى التعديلات الجبائية التي مست بالخصوص الضريبة على أرباح الشركات،حيث بلغت تكلفة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات أكبر قيمة سنة2010 بقيمة13381مليون دينار، وبلغت قيمة الإعفاءات في المتوسط مبلغ 5373 مليون دينار وهي قيمة لا بأس بها.

2- أثر تكلفة الإعفاءات الضريبية على تطور القطاع الخاص: بعد دراسة أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص وتكلفة الإعفاءات الخاصة بكل من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، سوف نتطرق إلى مدى مساهمة هذه التحفيزات في تطور المؤسسات الخاصة في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، من حيث العدد، من حيث قطاع النشاط ومن حيث عدد العمال¹⁶.

أ- **تطور تعداد المؤسسات الخاصة 1999-2014:** الجدول الموالي يوضح تطور المؤسسات الخاصة في الجزائر خلال الفترة 1999-2014.

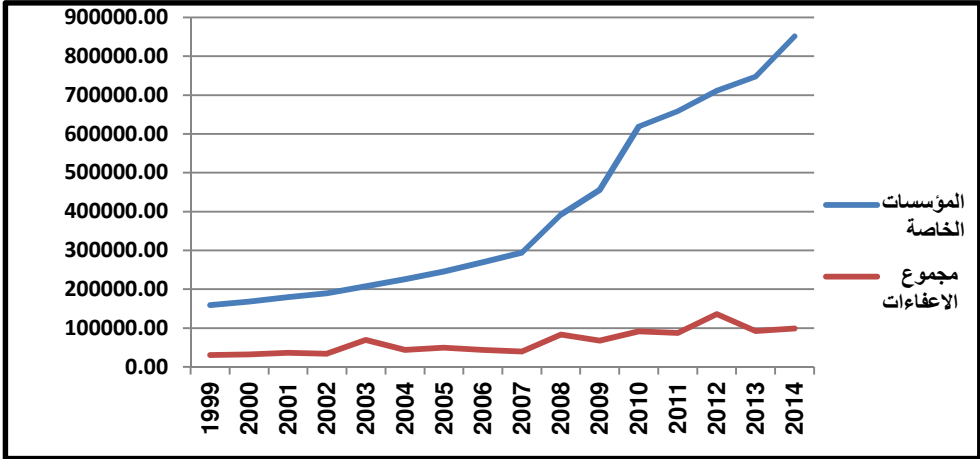
الجدول رقم 2:تطور المؤسسات الخاصة في الجزائر خلال الفترة 1999-2014

السنوات	المؤسسات الخاصة	معدل التطور
1999	159507	-----
2000	168458	5,61
2001	179893	6,79
2002	189552	5,37
2003	207949	9,71
2004	225449	8,42
2005	245842	9,04
2006	269806	9,75
2007	293946	8,95
2008	392013	33,36
2009	455398	16,17
2010	618515	35,82
2011	658737	6,50
2012	711275	7,97

2013	777259	9,27
2014	851511	9,55

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشریات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المذكورة. حسب الجدول أعلاه، عرف القطاع الخاص تطورا واضحا من سنة إلى أخرى، حيث كانت عدد المؤسسات سنة 1999 تقدر ب 159507 مؤسسة خاصة، لترتفع إلى 269806 مؤسسة سنة 2006 أي بفارق يقدر ب 110299 مؤسسة، أما في سنة 2009 فقد بلغت عدد المؤسسات 455398 مؤسسة لتستمر عدد المؤسسات الخاصة في الزيادة إلى أن بلغت 851511 مؤسسة في 2014، والسؤال المطروح هل تكلفة الإعفاءات الضريبية ساهمت لوحدها في نمو عدد المؤسسات الخاصة في الجزائر؟ للإجابة على هذا التساؤل سنقوم بإدراج المنحنى البياني التالي الذي يوضح تطور كل من المؤسسات الخاصة وتكلفة الإعفاءات الضريبية خلال الفترة (1999-2014).

الشكل رقم 2: تطور المؤسسات الخاصة مع مجموع الإعفاءات الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1999-2014.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدولين رقم 1 و 2.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن تكلفة الإعفاءات الضريبية خلال الفترة (1999-2014)، سجلت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فبعدما سجلت قيمة 69246 مليون دينار سنة 2003، انخفضت إلى 39565 مليون دينار سنة 2007، ثم عاودت الارتفاع إلى 83690 مليون دينار سنة 2008، وانخفضت سنة 2009 إلى 67356 مليون دينار، بالمقابل سجل عدد المؤسسات الخاصة تحسنا مستمرا من سنة إلى أخرى حيث زاد عددها من 159507 مؤسسة سنة 1999 إلى 851511 مؤسسة سنة 2014، وهذا دليل على وجود عوامل أخرى إلى جانب الإنفاق الجبائي تساهم في نمو القطاع الخاص مثل القروض البنكية.

ب- توزيع المؤسسات الخاصة حسب طبيعة النشاط: إن التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الخاصة في الجزائر شمل مختلف الفروع والأنشطة، وخاصة الأنشطة السهلة منها، وهذا ما يبينه الجدول التالي الذي يوضح توزيع المؤسسات الخاصة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 3: توزيع المؤسسات الخاصة حسب طبيعة النشاط للسنوات: 1999 و 2013 و 2014.

نوع النشاط	1999		2013		2014	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الزراعة	2468	4.35	4616	0.79	5038	0.79
التجارة	17096	30.12	84484	14.39	92867	14.58
الصناعة	14604	25.73	73037	12.44	78108	12.26
الطاقة والمناجم	436	0.77	2259	0.39	2439	0.38
البناء والأشغال العمومية	8390	14.78	150910	25.70	159775	25.09
الخدمات	8291	14.60	228592	38.93	251629	39.51
النقل و المواصلات	5480	9.65	43241	7.36	46987	7.38
المجموع	56765	100	587139	100	636843	100

المصدر : وزارة الصناعة والمناجم،نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23 لسنة

2013و 26 لسنة 2015.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قطاع التجارة يحتل المرتبة الأولى في سنة 1999، حيث بلغت عدد المؤسسات الخاصة فيه 17096 مؤسسة أي بنسبة 30.12٪ من مجموع المؤسسات الخاصة، ويعود هذا الارتفاع للخصائص التي تميز قطاع التجارة عن باقي القطاعات من حيث قلة المخاطر وعدم وجود كثافة عالية في رأس المال، يلي قطاع التجارة قطاع الصناعة بنسبة 25.73٪ من مجموع المؤسسات الخاصة، والتي تسيطر عليها الصناعات الغذائية ،أما بالنسبة إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية وقطاع الخدمات فكان عدد المؤسسات الخاصة فيهما متقارب، وهي على التوالي 8390 و 8291 مؤسسة،وفيما يتعلق بباقي القطاعات الأخرى فشكلت نسبة ضعيفة من مجموع مؤسسات القطاع الخاص، خاصة قطاع الطاقة والمناجم الذي بلغت نسبته 0.77٪ من مجموع المؤسسات الخاصة، ويعود ذلك إلى احتكار القطاع العام لمثل هذا النشاط الإستراتيجي الذي يتطلب تكنولوجيا عالية وكثافة كبيرة في رأس المال.

وبمقارنة قطاعات النشاط لسنة 1999 مع قطاعات النشاط لسنة 2013، نلاحظ ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة في قطاع التجارة حيث بلغت 80863 مؤسسة بعدما كان عددها 17096 مؤسسة سنة 1999. واحتل قطاع الخدمات النسبة الكبيرة من مجموع المؤسسات الخاصة لسنة 2013 بنسبة 38.93٪، يليه بعد ذلك قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 25.70٪ من مجموع المؤسسات الخاصة ويرجع ذلك إلى البناءات التحتية التي تقوم بها الدولة، حيث بلغت عدد المؤسسات 150910 مؤسسة مقارنة بسنة 1999 التي سجلت 8390 مؤسسة تابعة لقطاع البناء و الأشغال العمومية، نفس الشيء يقال بالنسبة لسنة 2014، حيث بقي قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى بنسبة 39,51٪، يليه بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 25,09٪ ، بينما بقي قطاع الطاقة والمناجم يحتل المرتبة الأخيرة بنسبة لم تتعدى 1٪ بالنسبة للسنوات الثلاث.على العموم وحسب الجدول السابق يلاحظ تطور ملحوظ في عدد المؤسسات الخاصة و في مختلف القطاعات والملاحظ أيضا ميول المستثمرين الخواص إلى الاستثمار في القطاعات الأكثر ربحية والأقل مخاطرة والتي لا تتطلب كثافة كبيرة في رأس المال.

ت- توزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب نوعيتها:الجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الخاصة في الجزائر خلال سنتي 2013-2014 حسب نوعية إنشاءها.

الجدولرقم 4: حركية المؤسسات الخاصة في الجزائر خلال سنتي 2013-2014.

عدد المؤسسات	المؤسسات الخاصة سنة 2013	حركية المؤسسات الخاصة عام 2014				المؤسسات الخاصة سنة 2014
		إنشاء	شطب	إعادة إنشاء	التطور	
أشخاص معنويين	459414	39343	9054	7286	37575	496989
أشخاص طبيعيين	142169	18206	415	-	17791	159960
نشاطات حرفية	175676	19002	116	-	18886	194562
المجموع	777259	76551	9585	7286	74252	851511

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة رقم 26لسنة

2015.

في نهاية 2014 بلغ عدد الوحدات التابعة للقطاع الخاص 852053 مؤسسة، أي بنسبة تفوق 99٪ وهي تتوزع بين 496989 وحدة تابعة للأشخاص المعنويين، والباقي يتوزع ب 159960 وحدة تابعة للأشخاص الطبيعيين و 194562 وحدة للنشاطات الحرفية.

من خلال الجدول السابق يتضح أيضا سيطرة المشاريع الجديدة على نوعية الاستثمار الخاص، حيث وصل عدد المشاريع المنشأة في 2014 إلى 76551مشروع، أما الشطب فقد مس 9585 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، أما بالنسبة لإعادة إنشاء المشاريع فبلغت 7286 مشروع، أي بنسبة لم تتجاوز 1٪ من إجمالي المشاريع.

ث-توزيع المشاريع الخاصة حسب عدد العمال: سنحاول من خلال هذا العنصر إبراز توجه الاستثمارات الخاصة نحو (المؤسسات الكبيرة، المؤسسات المتوسطة، الصغيرة أو المصغرة)، وذلك بالاعتماد على معيار عدد العمال التي توظفها الاستثمارات الخاصة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدولرقم 5: توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال إلى غاية 31 ديسمبر 2014.

عدد العمال	المؤسسات الخاصة الصغيرة	المؤسسات الخاصة المتوسطة	المؤسسات الخاصة المتوسطة	العدد الإجمالي
	1-9	10-49	50-250	
الخدمات	22638	345	54	23037
٪	98.27	1.50	0.23	100
البناء والأشغال العمومية	8205	589	71	8865
٪	92.55	6.64	0.80	100
الصناعة	4965	117	16	5098
٪	97.39	2.30	0.31	100

الزراعة والملاحة	413	7	2	422
%	97.87	1.66	0.47	100
الخدمات المرتبطة بالمؤسسات	144	7	2	153
%	94.12	4.58	1.31	100
الإجمالي	36365	1065	145	37575
%	96.78	2.83	0.39	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 26 لسنة

2015.

في سنة 2014، تم إنشاء 37575 وحدة جديدة تابعة للأشخاص المعنويين، منها 96,78٪ مؤسسات مصغرة التي يتجاوز عدد عمالها 9، أما فيما يخص المؤسسات المتوسطة والتي يتجاوز عدد عمالها 50 عامًا فتبقى ضعيفة حيث تم إنشاء 145 مؤسسة 71 منها في قطاع البناء والأشغال العمومية، وتم إنشاء 1065 مؤسسة صغيرة. من خلال ما سبق يتضح تركز مؤسسات القطاع الخاص في المؤسسات المصغرة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الإمكانيات المحدودة للمستثمرين الخواص، بالإضافة إلى سهولة إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات.

ج- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة في الجزائر: من بين الأهداف الأساسية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر تحقيق التوازن التنموي بين مختلف جهات الوطن، خاصة ما يتعلق منها بتوزيع المؤسسات الخاصة، لذا خصصنا هذا العنصر لمعرفة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة في الجزائر، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 6: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة خلال الفترة 2012-2014.

الجهات	المؤسسات الخاصة سنة 2012	النسبة	المؤسسات الخاصة سنة 2013	النسبة	المؤسسات الخاصة سنة 2014	النسبة
الشمال	248985	59.26	316364	68.86	344405	69.30
الهضاب العليا	128316	30.55	102533	22.32	108912	21.91
الجنوب	42816	10.19	40517	08.82	43672	08.79
المجموع	420117	100	459414	100	496989	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 23 لسنة

2013 و 26 لسنة 2015.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تركز أغلب المؤسسات الخاصة في مناطق الشمال بنسبة تفوق 65٪ من مجموع المؤسسات الخاصة، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بتوزيع المؤسسات في المناطق الأخرى، حيث يبلغ عدد المؤسسات في الهضاب العليا 128316 مؤسسة خاصة سنة 2012 أي بنسبة تتعدى 30٪ من مجموع المؤسسات الخاصة، ثم انخفضت النسبة إلى 22,32٪ سنة 2013 و 21,91٪ سنة 2014، في حين تصل نسبة المؤسسات الخاصة في الجنوب إلى نسبة لا تتعدى 10٪ وهي نسب ضعيفة جدا.

إن تمركز المؤسسات الخاصة في منطقة الشمال يعود إلى سهولة الاستثمار في هذه المنطقة نظرا لتوفر كل من البي التحتية والهياكل القاعدية، بالإضافة إلى وجود الكثافة السكانية.

لم تستطع سياسة الإنفاق الجبائي تحقيق التوازن بين الولايات فيما يخص الاستثمارات بشقيها العام والخاص حيث تتواجد أغلبها في الشمال، كما أنه في ولايات الشمال نفسها فإننا نجد مقارنة كبيرة في التوزيع، وهو ما يعني عدم تكافؤ الفرص، أو بالأحرى عدم تـمـيـن الموارد المتاحة بنفس الكيفية، وهو ما يتناقض مع ما يعرف لدى الاقتصاديين والاجتماعيين بالتوازن الجهوي، فإذا أخذنا ولايتين على سبيل المثال وهما ولاية الجزائر و ولاية سطيف فإننا نجد الفرق شاسعا، بينما تتواجد في ولاية الجزائر أكثر من 32827 مؤسسة سنة 2007-2008، نجد في ولاية سطيف حوالي 11088 مؤسسة، أي أقل من عدد المؤسسات المتواجدة في العاصمة بأكثر من الضعف، مع العلم أن ولاية سطيف تحتل المرتبة الثانية بعد العاصمة من حيث عدد السكان¹⁷ ، وفي سنة 2013 بلغت عدد المؤسسات في ولاية الجزائر 50887 مؤسسة في حين بلغ عددها في نفس السنة 19859 مؤسسة في ولاية سطيف.هذا الأمر يستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية المتبعة، عن طريق تهيئة المناخ الملائم للاستثمار خاصة في مناطق الجنوب و الجنوب الكبير، وهذا من أجل تفادي عدم التوازن بين الولايات.

3- فعالية سياسة الإنفاق الجبائي في ترقية صادرات القطاع الخاص: تتضح أهمية التصدير في قدرته على خلق فرص عمل جديدة، معالجة الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات مما يؤثر بصورة مباشرة على استقرار النقدي للعملة المحلية، وأسعار الصرف، كما تلعب دورا هاما في جذب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ويعمل القطاع الخاص المنتج وخاصة الموجه للتصدير على خلق فرص عمل جديدة، حيث أثبتت التجارب الدولية على زيادة فرص العمل في القطاعات التي شهدت زيادة في صادراتها.

نظرا للنتائج التي يمكن تحقيقها من عملية التصدير، تتبع معظم الدول مجموعة من السياسات من أجل النهوض بهذا القطاع الهام أهمها السياسة الجبائية، بدليل إعفاء النشاطات الموجهة نحو التصدير من الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب على الدخل والممتلكات بنسبة رقم الأعمال المحقق عند التصدير.السؤال المطروح هنا: هل استطاعت التحفيزات الجبائية في الجزائر زيادة صادرات القطاع الخاص؟.

الجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الخاصة في الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1999-2014.

الجدول رقم 7: مساهمة المؤسسات الخاصة فيالصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1999-2014 الوحدة:مليون دولار أمريكي

البيان السنوات	الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الكلية
	القيمة	المساهمة في الصادرات الكلية	
1999	414	3,36	12320
2000	590	2,72	21650
2001	684	3.57	19159
2002	734	3.89	18868
2003	763	3.1	24612

27746	2.84	788	2004
45036	2.44	1099	2005
54613	2.12	1158	2006
60163	2.21	1332	2007
79298	2.44	1937	2008
45194	2.36	1066	2009
57053	2.67	1526	2010
73489	2.80	2062	2011
71866	2.87	2062	2012
65917	3.28	2165	2013
95662	2.93	2810	2014

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS والنسب من حساب الباحثة.

يبين الجدول السابق الصادرات خارج الحروفات ونسبتها من الصادرات الكلية خلال الفترة 1999-2014، التي لم تتعدى نسبة 3.89٪ وهي نسبة ضعيفة تدل على اعتماد كلي على صادرات الحروفات، التي تمثل نسبة تفوق 97٪ من القيمة الإجمالية للصادرات لسنة 2014، بالرغم من التحفيزات الممنوحة للقطاع الخاص في مجال التصدير، إلا أن صادراته بقيت محدودة، مما يستوجب من السلطات الجزائرية بذل المزيد من الجهود للنهوض بهذا القطاع لمستوى قادر على منافسة المؤسسات الأجنبية في الأسواق العالمية.

رابعا:تحديات تطبيق سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والتوسع، وارتكازها في ذلك على سياسة الإنفاق الجبائي، إلا أنها لم تصل بالقطاع الخاص إلى الأهداف المرجوة مقارنة مع ما وصلت إليه بقية الدول الأخرى،حيث بقيت مساهمته في التشغيل لا تتجاوز نسبة 10٪ مقارنة ببعض الدول التي تتعدى نسبة التشغيل في القطاع الخاص والمتمثل أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 69٪، بالإضافة إلى بقاء الصادرات النفطية تحتل الصدارة من إجمالي الصادرات وذلك رغم إلغاء الضريبة على نشاط التصدير، إن عدم وصول سياسة الإنفاق الجبائي إلى المساعي المرجوة منها، يعود إلى جملة من العراقيل التي تؤثر على فعاليتها، منها، تطور الأسواق الموازية، انتشار الفساد الإداري والاقتصادي بالإضافة إلى التهرب الضريبي.

أ- التحديات المرتبطة باقتصاد الموازي: بدأ ظهور القطاع غير الرسمي في الجزائر في منتصفالثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية، واتسعت رقعته لتشمل طبقات متعددة في المجتمع، والتي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا في التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولم تخضع للضرائب. حيث تشير الدراسات التي تناولت القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى أنه يتميز بعدة خصائص منها¹⁸:(1) سهولة الحصول على دخل، (2) اكتساب خبراته بعيدا من التعليم الرسمي،(3) تدني مستوى التعليم والمهارات،(4) عدم خضوعه لضوابط إجرائية معقدة،(5) يوفر فرص عمل لشريحة كبيرة من المجتمع، حيث كشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة 2007أن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في الجزائر بلغ 3 ملايين شخص من إجمالي 8,25 مليون شخص، بنسبة 35٪ من القوة العاملة في الجزائر¹⁹. بالرغم من إيجابيات الاقتصاد الخفي إلا أنه لا يخلو من الآثار السلبية التي نوجزها فيما يلي:

- إن العاملين في القطاع غير الرسمي لا يدفعون ضرائب ما يساعد إلى خسارة الخزينة العمومية ما يعادل 585مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، وتقدر خسائر ضريبة القيمة المضافة ب 300مليون دولار.
- تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات.
- انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم دقة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة...إلخ).
- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي.
- تفشي ظاهرة تبيض الأموال وتهريبها، تؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية، مما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي²⁰، حيث يرى بعض الباحثين أن الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي في الجزائر يمكن أن تتراوح بين 20٪ إلى 30٪ من الناتج الداخلي الخام، وأن إجمالي الأموال المتداولة داخل هذا القطاع تقدر بحوالي 08 مليار دولار من إجمالي الدخل الوطني²¹ وقصد الحد من نمو الاقتصاد الموازي في الجزائر أدرجت الإجراءات التالية في المجال الضريبي²² :
 - توسيع الوعاء الضريبي فيما يخص إحصاء المكلفين والتقييم الجبائي.
 - تدعيم الرقابة الجبائية بمختلف الوسائل المادية والمالية.
 - تبسيط النظام الجبائي فيما يخص أنظمة فرض الضريبة.
 - إحالة المتهربونضريبيا أمام العدالة.

ب-التحديات المرتبطة بالفساد الإداري والاقتصادي:تؤكد العديد من الدراسات الحديثة إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي،ففي دراسة أعدها Michael-Johnston من البنك العالمي بين فيها أن انخفاض الفساد يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بعد نمو البدائل الاقتصادية، وقد أثرت هذه الظاهرة كثيرا على الاقتصاد الجزائري، ومن أهم مظاهر الفساد في الجزائر:الرشوة، السرقة والاختلاس، استغلال النفوذ، بيع الوظائف والترقيات، والجدول الموالي يبين ترتيب الجزائر من حيث درجات شدة الفساد نقلا عن تقارير منظمة الشفافية العالمية الغير حكومية حول الفساد والرشوة في العالم .

الجدولرقم 8: ترتيب الجزائر من حيث درجات شدة الفساد.

السنة	الدرجة من 10	المرتبة	مجموع الدول التي شملها التقرير
2003	2.6	88	133
2004	2.7	97	145
2005	3.0	97	159
2006	3.1	84	163
2007	3.0	99	180
2008	3.2	92	180
2009	2.8	111	180
2010	2.9	105	178
2011	2.9	112	183
2012	3.4	105	176

2013	3.6	94	177
2014	3.6	100	175

المصدر: منظمة الشفافية العالمية²³.

من خلال الجدول السابق، كانت الجزائر في الفترة 2003-2008 ضمن الدول المائة الأولى التي تتعامل بالرشاوى والفساد، وفي سنة 2009 تراجع تصنيف الجزائر بشأن الفساد إلى المرتبة 111، وقد استمر تراجع ترتيب الجزائر وفق تقارير منظمة الشفافية الدولية من سنة إلى أخرى بسبب استمرار بعض القطاعات في التعامل مع دول تقوم بدفع الرشاوي في التعاملات التجارية أو من أجل الفوز بالصفقات. وأدرجت الجزائر في المرتبة 94 في مؤشر الدول الأكثر فسادا في العالم لعام 2013 من أصل 177 دولة محققة تقدما بـ 11 مركزا عن سنة 2012، لكنها تراجعت للمرتبة 100 من أصل 175 دولة سنة 2014 مؤشرا على استمرار الفساد.

ت-التحديات المرتبة بالتهرب الضريبي: تشير الإحصائيات المتوفرة لدى مديرية الضرائب الجزائرية أن الخزينة العمومية تخسر ما يقارب 200 مليار دينار سنويا جراء التهرب الضريبي وتجنب خضوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية الخاضعة للمنظومة الضريبية، في إطار المعاملات التي تتم خارج القنوات الرسمية على أسس غير شرعية. كما قدر حجم التهرب الضريبي في الفترة 1990-2007 بـ 600 مليار دينار جزائري، أي حوالي 8,2 مليار دولار. إن انتشار هذه الظاهرة الخطيرة أدى إلى عرقلة سياسة التنمية الاقتصادية للبلاد، ويرجع بعض المختصين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى استفحال الظاهرة بالجزائر إلى هشاشة القوانين و غياب الرقابة الكافية على الأعمال التجارية، كثرة الأسواق الفوضوية والسوق السوداء، 70٪ من التعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا وبدون كوك ولا فواتير، استيراد السلع من الخارج بسجلات وهمية وتباع بدون فواتير، 10٪ من السجلات التجارية في الجزائر وهمية.وقصد التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر تم إنشاء مصلحة التحريات الجبائية مهامها القيام بالتحقيقات قصد تحديد مصادر الغش والتهرب الضريبي، كما يتم إحالة المتهمين ضريبيا إلى العدالة.

خاتمة

أ- أهم نتائج البحث

- 1- على الرغم من التحسن الملحوظ في عدد مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، إلا أنه لم يرق إلى المستوى المطلوب، حيث انحصرت معظم مؤسساته في الحجم المصغر التي توظف أقل من 10 عمال.
- 2- معظم نشاطات القطاع الخاص كانت في مجال البناء و الأشغال العمومية، وقطاع الخدمات والتجارة، أي في القطاعات التي لا تتطلب كثافة عالية في رأس المال ولا تكنولوجيا متطورة.
- 3- أن سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر لم تحقق العديد من الأهداف المرجوة منها بخصوص نمو وتطور الاستثمارات الخاضعة، ويعود السبب في ذلك إلى انتشار الفساد الإداري والاقتصادي و زيادة نسبة التهرب الضريبي والانتشار الهائل للقطاع الغير الرسمي، مما يؤكد على عدم بساطة النظام الجبائي وعلى ضعف الإدارة الجبائية في تأدية مهامها.

ب-توصيات البحث

- 1- تأهيل العنصر البشري المنتمي للقطاعات ذات الصلة بترقية الاستثمار، مع توفير البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية.
- 2- تفعيل آليات الرقابة بمختلف أنواعها لمسايرة حجم الاستثمارات وعدد المؤسسات المستحدثة، لغرض محاربة التهرب الضريبي مما يضمن نجاعة الإنفاق الجبائي.

- 3- ضرورة التنسيق مع المصالح التجارية والبنكية للتخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي. حتى لا تتحول هذه الإعفاءات إلى ضياع اجتماعي، أي تضحية بلا عائد يعود على المجتمع.
- 4- يجب ترشيد سياسة الإنفاق الجبائيما يتلاءم مع السياسة الجبائية لها دفعة إلى ترقية المنتج الوطني وذلك من خلال عملية التقييم وإعادة التوجيه.
- 5- ضرورة الاسترشاد بمؤشرات عقودالنجاعة الصادرة عن المديرية العامة للضرائب المرتبطة بالإنفاق الجبائي مع التركيز على القطاع الخاص.
- 6- يجب أن تكون هناك حملات تدريبية وتكوينية لموظفي إدارة الضرائب والقائمين عليها و ترقية استخدام الجبائية الالكترونية والوسائط التكنولوجية الحديثة، بهدف تقليص الفساد والتهرب الضريبي والتحكم في تقنيات الضرائب وتبسيط الإجراءات على المؤسسات.

الهوامش والإحالات:

¹–Gilbert Orsoni, Interventionnisme fiscal: Aspect théorique, Puf, Marseille, 1995, p 3.

²– Chambre des Représentations de Belgique, Inventaire 2006 des dépenses fiscales, 69^{ème} année, N1, 1er trimestre, 2008, p 79.

³– محمد بلهادي، النفقات الجبائية مع التطرق إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص44.

⁴– صادق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 75.

⁵–عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييميه)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 97.

⁶– شمس الدين عبد الأمير، الضرائب أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1987، ص 218.

⁷– سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 97.

⁸– الحواس زواق، دور التحفيز الجبائي في تهيئة و إصلاح بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العلمي الدولي الثامن، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 2014، ص 5.

⁹– حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص 246.

¹⁰– وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، Guide fiscal de l’investissement، 2011، ص 16–19.

¹¹– الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

¹²–يقصد بأنشطة إنتاج السلع تلك المتمثلة في استخراج أو وصنع أو تشكيل أو تحويل المواد باستثناء أنشطة التوظيف أو العرض التجاري بغرض إعادة بيعها، لا تشمل عبارة " أنشطة الإنتاج" المستعملة كذلك في هذه المادة، الأنشطة المنجمية والمحروقات.

¹³– قانون المالية التكميلي لسنة2015، المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

¹⁴– قانون المالية لسنة 2012، المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

¹⁵– وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، سلسلة قوانين جبائية، الجزائر 2013.

¹⁶–وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا وزارة الصناعة والمناجم (مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، نشریات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 1999–2014.

¹⁷– سامي بن خيرة، باديس بوخلوة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ماي 2013، جامعة الوادي، ص 15.

-
- ¹⁸ -علي بودلال، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2008، ص33.
- ¹⁹ - علي بودلال، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري: دراسة تحليلية تقييميه للفترة 2000-2010، بحوث اقتصادية عربية، العدد65، 2014، ص 16
- ²⁰ - ملاك قارة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 165.
- ²¹ -علي بودلال، الاقتصاد الخفي والبلدان النامية "حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، 2008.
- ²² - بوعلام وهي ، تحديات النظام الضريبي الفعال والدور الجديد للدولة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2012، ص 219.
- ²³ - موقع منظمة الشفافية العالمية <http://www.transparency.org>، تاريخ التحميل 2015-10-28